الفصل الرابع

توازن العرض والطلب

تناولنا في الفصلين السابقين موضوعي الطلب والعرض. ولاحظنا أنهما يعالجان أثر التغير في سعر السلعة على الكميات المطلوبة والمعروضة من السلعة..، حيث أن منحنى الطلب ينطوي على علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة من السلعة الاعتيادية، في حين أن منحنى العرض ينطوي على علاقة طردية بين السعر.. والكمية المعروضة من السلعة الإعتيادية.

لكن أي من منحنى الطلب او منحنى العرض لم يوضح بشكل حاسم، ماهو السعر الذي سيتم به فعلاً تبادل السلعة في السوق، وماهي كمية السلعة التي سيتم تبادلها فعلاً. فالمعروف أن أية سلعة لابد أن يتم تبادلها في السوق في وقتٍ معين..، بسعرٍ معين وكمية محددة.

تحديد توازن السوق

إن تفاعل الطلب والعرض هو الذي يحدد السعر الذي يتم به تبادل السلعة فعلاً بين البائعين والمشترين ويحدد الكمية التي يتبادلها فعلاً البائعون والمشترون. ويسمى هذا السعر بـ «سعر التوازن»، كما تسمى هذه الكمية بـ «الكمية التوازنية». ولابد ان نلاحظ إبتداءً أن «سعر التوازن» يختلف عن الاسعار الاخرى في جدولي العرض والطلب. ذلك لأن «سعر التوازن» هو السعر الذي يستقر عنده التبادل في السوق فعلاً، في حين أن الاخرى هي اسعار إفتراضية تؤشر كميات مطلوبة ومعروضة متفاوتة ومتباينة. ويتضح لنا من الجدول التالي أن سعر التوازن هو السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة والمعروضة.

السعر والكميات المطلوبة والمعروضة

سعر السلعة (دينار)	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة
٦٠٠	٥٠٠٠	١٩٠٠٠
٥٠٠	٦٠٠٠	١٧٠٠٠
٤٠٠	٧٥٠٠	١٣٠٠٠
٣٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٢٠٠	١٤٠٠٠	٦٠٠٠
١٠٠	١٩٠٠٠	١٥٠٠

حيث يظهر من الجدول السابق ، أنه عندما يصبح سعر وحدة السلعة (٣٠٠) دينار، تصبح الكمية المطلوبة ... وكذا الكمية المعروضة (١٠,٠٠٠) وحدة . أما إذا إفترضنا أن سعر وحدة السلعة إرتفع الى اكثر من ذلك ، فإن الكميات المعروضة ستزداد ، بينما تتراجع الكميات المطلوبة ، فيصبح هناك فائض في العرض –غير مباع– الأمر الذي يدفع الى تنافس البائعين فيما بينهم فيقومون بإغراء المشترين عن طريق تقديم تخفيضات في السعر، فينخفض سعر وحدة السلعة تدريجياً الى (٣٠٠) دينار.

ومن جهة اخرى ، فإذا إفترضنا أن سعر وحدة السلعة إنخفض عن المستوى التوازني المذكور، فإن الكميات المطلوبة ستزداد بينما تتراجع الكميات المعروضة .. ، الأمر الذي يؤدي الى شحة في العرض. فيقوم المشترون بإغراء البائعين ، بتقديم سعر أعلى .. ، فيرتفع سعر وحدة السلعة تدريجياً الى ان يستقر عند المستوى التوازني المذكور. ويمكن إيضاح ذلك ايضاً من خلال الرسم البياني . حيث يظهر من الرسم التالي ان السعر التوازني (EP) على المحور العمودي ، هو السعر الوحيد الذي يقود الى تساوي الكميتين المطلوبة والمعروضة عند المقدار (EQ) على المحور الافقي . فإذا إرتفع سعر وحدة السلعة الى المستوى (H) على المحور العمودي فإن ذلك سيقود الى فائض في العرض يتمثل بالمسافة (BK) على المحور الأفقي . أما إذا إنخفض السعر الى المستوى (C) على المحور العمودي ، فسوف يكون هناك شحة في عرض وفائض في الطلب يتمثل بالمسافة (LM) على المحور الأفقي . وفي كافة الأحوال نجد

أنه عندما ينحرف سعر وحدة السلعة عن المستوى التوازني..، تنشأ ردود أفعال بين البائعين والمشترين.. فتؤدي الى إرجاع السعر الى مستواه التوازني الذي يضمن تساوي الكميتين المعروضة والمطلوبة عند المستوى (EQ).

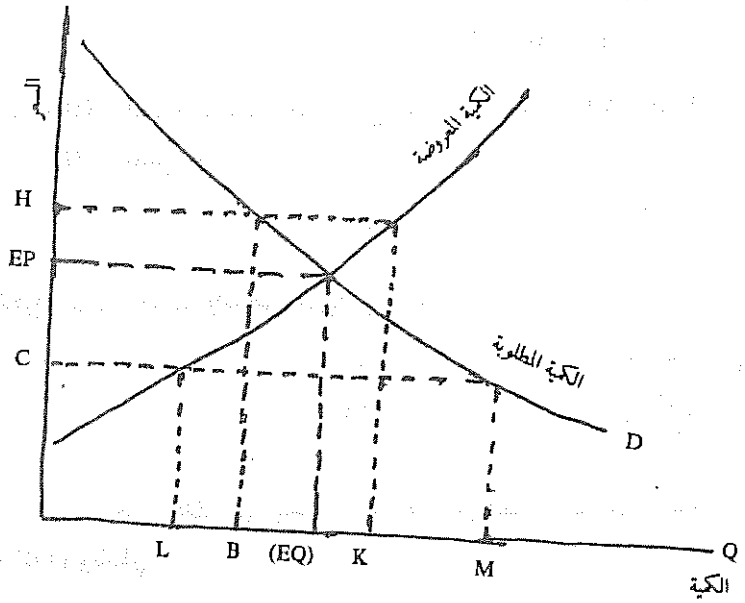

وهكذا يتبين لنا مما تقدم، أنه في ظل السعر التوازني يصبح فائض الطلب وفائض العرض مساوياً (للصفر). ويستمر وضع التوازن المذكور، في الأمد القصير، مادامت العوامل المؤثرة في منحنى الطلب ومنحنى العرض، مستقرة.

ويمكن إيضاح فكرة التوازن رياضياً. فإذا إفترضنا أن دالتي الطلب والعرض، في سوق سلعة ما، هي على التوالي:

دالة الطلب	..... (١)	$DQ = a + bp$
دالة العرض	..... (٢)	$SQ = e + fp$

حيث تمثل النقطتان (a)، (e) نقطتا تقاطع منحني الطلب والعرض مع محور الكمية. أما (b) و (f) فتمثلان ميل كل من منحنى الطلب ومنحنى العرض على التوالي. وتسمى القيم (a)، (b)، (e)، (f) بمعلمات دالتي الطلب والعرض.

ويعني التوازن تحديد قيم ثلاث متغيرات هي : الكمية المطلوبة (DQ) والكمية المعروضة (SQ) والسعر (P) . فإذا إتخذت الدالتان الوضع الإعتيادي ، فلابد أن تكون قيمة (b) سالبة حيث (b 〈 0) وقيمة (f) موجبة حيث (f 〉 0) ويعني سعر التوازن أنه ذلك السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة والمعروضة ، حيث :

$$DQ = SQ$$

$$a + bp = e + fp \quad \ldots\ldots\ldots (٣)$$

ويحل هذه المعادلة بالنسبة للمتغير (p) نحصل على سعر التوازن بدلالة المعلمات : (a) ، (b) ، (e) ، (f) ، نحصل على :

$$\bar{p} = \frac{a - e}{f - b} \quad \ldots\ldots\ldots (٤)$$

فعندما تكون دوال الطلب والعرض هي على التوالي :

$$Dp = \frac{DQ - a}{b} \quad \ldots\ldots\ldots (٥)$$

$$Sp = \frac{SQ - e}{f} \quad \ldots\ldots\ldots (٦)$$

فإن كمية التوازن هي تلك التي يتساوى عندها سعر الطلب مع سعر العرض [DP = SP] وبالتالي :

$$\frac{DQ - a}{b} = \frac{SQ - e}{f} \quad \ldots\ldots\ldots (٧)$$

ويحل هذه المعادلة نصل الى كمية التوازن بدلالة نفس المعلمات ، فتكون :

$$D\bar{Q} = SQ = \frac{af - be}{f - b} \quad \ldots\ldots\ldots (٨)$$

إن المعادلتين (٤) و (٨) تعطينا نفس المعلومات ، أي سعر وكمية التوازن ، وكلاهما بدلالة معلمات دالتي الطلب والعرض . فعندما تتخذ المعلمات قيماً محددة ، فإن كلاً من (QD) ، (QS) و (P) تتخذ قيماً محددة هي قيمها التوازنية .

ولكي يحصل ثمة توازن ، ينبغي إبتداءً أن تختلف قيمة (f) عن (b) . لأنه إذا كانت (f=b) وكلاهما تمثل مؤشر مقام للمعادلتين (٤) ، (٨) ، فسوف لن يحصل توازن ، حيث ستساوي قيمة المقام (صفراً) . أي أن التساوي بين (f=b) ، سوف يؤدي الى وضع غريب ، حيث سيكون منحنيا العرض والطلب متوازيين . اما اذا اتخذ منحنيا الطلب والعرض وضعهما الطبيعي ، فإن قيمة (b) ستكون سالبة ، وقيمة (f) موجبة ، الأمر الذي يحول دون تساويهما . وبناءً على ذلك فإنه لكي يحصل ثمة توازن ، ينبغي أن تختلف قيمة ميل دالة الطلب عن ميل دالة العرض . وكذلك فإنه لكي يكون التوازن مقبولاً ، ينبغي أن تكون قيمة المتغيرات (DQ) ، (SQ) ، (p) موجبة لأنه من غير المقبول في الإقتصاد ، القيم السالبة لأي متغير إقتصادي . لذلك ينبغي ان تكون قيمة (af) أكبر من (eb) لكي تكون قيمة البسط في المعادلة الأخيرة موجبة ولهذا لابد أن تكون (a) أكبر من (e) ، الأمر الذي يضمن ان تكون (af) أكبر من (eb) بافتراض أن (e) موجبة و (b) سالبة .

وأخيراً يجدر بنا ان نلاحظ – إستناداً الى ماتقدم – بأن جهاز الاسعار – عندما يصل الى تحديد السعر التوازني للسلعة – فإنه يقوم بوظيفة أساسية تتمثل في تطهير السوق من السلع المعروضة . لكن ذلك لايعني بالضرورة عدم وجود بعض الأفراد الذين لم يتم إشباع إحتياجاتهم . فالامر الجوهري هو أن أية إحتياجات لاتستند على القدرة على الدفع ، لايمكن أن تظهر في السوق . وهذه الحقيقة تمثل عيباً أساسياً من عيوب السوق أو جهاز الأسعار . إذ لما كان جهاز الأسعار يقوم بتوزيع السلع الى الأشخاص القادرين على الدفع فقط . . ، ومادامت القدرة على الدفع تعكس أسلوب توزيع الدخل القومي . . ، فلابد ان يعني ذلك أن توزيع السلعة سوف يتم طبقاً للدخول النسبية للأفراد وليس طبقاً لإحتياجاتهم النسبية . وهذا يشكل مأخذاً سلبياً على عمل جهاز الأسعار . ولهذا السبب تلجأ الدولة أحياناً للتدخل والرقابة على الأسعار ، وهو ماسنتطرق له لاحقاً .

أثر تغيرات العرض والطلب على توازن السوق

لاحظنا أن سعر السلعة التوازني في السوق يتحدد بتفاعل منحنى العرض مع منحنى الطلب ، وتتحدد من خلال ذلك أيضاً الكمية التوازنية التي يتم تبادلها في السوق . ويظل سعر السلعة التوازني والكمية التوازنية ثابتين ، طالما ظل جدولا العرض والطلب على حالهما دون تغير .

لقد إتضح لنا أن الكمية المطلوبة من أية سلعة تتأثر بعوامل عديدة ، الى جانب سعر السلعة نفسها ، بما في ذلك : دخل الفرد وذوقه وأسعار السلع البديلة والمكملة وحجم السكان ونمط توزيع الدخل القومي . ومادامت العوامل المذكورة آنفاً يمكن أن تتغير ، فلابد أن يؤثر ذلك على ظروف الطلب .. ، فتتغير درجة المرونة السعرية للطلب .. ، ويتحرك منحنى الطلب الى اليمين او الى اليسار.

ومن جهة أخرى فإن الكمية المعروضة – كما أوضحنا في حينه – تتأثر بعوامل هيكلية عديدة – بالإضافة الى سعر السلعة نفسها – بما فيها : تقنية الإنتاج وإمكانات النقل وأسعار المستلزمات ، ومؤشرات الإعانات والضرائب ، والفترة اللازمة للمواءمة . وهذه العوامل بدورها يمكن أن تتغير أيضاً ، الأمر الذي يؤثر على ظروف العرض ، فتتغير درجة المرونة السعرية للعرض ، ويتحرك منحنى العرض الى اليمين أو اليسار.

وبناءً على ماتقدم فإن توازن السوق (السعر والكمية) يمكن أن يتغير في الحالات التالية :

أ– إذا تغيرت ظروف الطلب ومنحنى الطلب مع ثبات ظروف العرض وبالتالي منحنى العرض .

ب– إذا تغيرت ظروف العرض ودرجة مرونة منحنى العرض مع ثبات ظروف الطلب وبالتالي منحنى الطلب .

جـ– إذا تغيرت ظروف الطلب والعرض ، ودرجة مرونة كلا المنحنيين ، باتجاهين متعارضين .

د– إذا تغيرت مرونة كلا المنحنيين بنفس الإتجاه ، ولكن بدرجتين متفاوتتين .

هـ– من الناحية النظرية ، يمكن أن يظل سعر السلعة التوازني ثابتاً ، إذا حصل تغير متكافىء في درجة مرونة كلا المنحنيين بنفس الإتجاه . لكن الكمية التوازنية في تلك الحالة ، سوف تتغير.

وسنحاول أدناه إيضاح الإحتمالات المذكورة آنفاً :

أ– إذا تغيرت ظروف الطلب ومرونة منحنى الطلب مع ثبات ظروف العرض

في هذه الحالة سيظل منحنى العرض ثابتاً ، أي سيحافظ على نفس الدرجة من المرونة إزاء التغير في سعر السلعة ، في حين أن منحنى الطلب سوف تتغير درجة مرونته كما في الرسم البياني التالي :

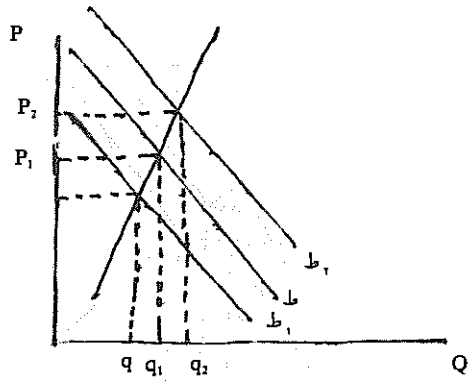

فإذا إزدادت درجة مرونة منحنى الطلب – مع ثبات درجة مرونة منحنى العرض – فإن منحنى الطلب سوف يزحف الى اليمين، الأمر الذي يؤدي الى تحرك نقطة التقاطع بين منحنى العرض ومنحنى الطلب الى الأعلى، فيؤدي ذلك الى إرتفاع سعر السلعة التوازني من المستوى (p_1) الى المستوى (p_2)، كما تزداد الكمية التوازنية من (q_1) الى (q_2). أما إذا انخفضت مرونة منحنى الطلب – مع ثبات مرونة منحنى العرض – فإن منحنى الطلب سوف ينحسر الى اليسار، الأمر الذي يؤدي الى تحرك نقطة التقاطع بين المنحنيين الى الأسفل فيؤدي ذلك الى إنخفاض سعر السلعة التوازني من (p_1) الى (p)..، والى تراجع الكمية التوازنية من (q_1) الى (q).

ب – إذا تغيرت ظروف العرض ومرونة العرض مع ثبات ظروف الطلب

هنا نجد أن منحنى الطلب سيظل ثابتاً ومحافظاً على نفس الدرجة من المرونة إزاء التغير في سعر السلعة، في حين أن منحنى العرض هو الذي ستتغير درجة مرونته. فإذا إزدادت درجة مرونة منحنىٰ العرض فإنه سيزحف الى اليمين، الأمر الذي سيؤدي الى زحف نقطة التقاطع بين منحنى الطلب ومنحنى العرض الى الأسفل، فينخفض سعر السلعة التوازني من (p_1) الى (p_2). أما الكمية التوازنية فسوف تزداد من (q_1) الى (q_2). ولكن إذا إنخفضت درجة مرونة منحنى العرض فإنه سوف ينحسر الى اليسار، الأمر الذي يؤدي الى إرتفاع سعر السلعة التوازني من (p_1) الى (p)، فتتراجع الكمية التوازنية من (q_1) الى (q)، كما في الرسم البياني التالي :

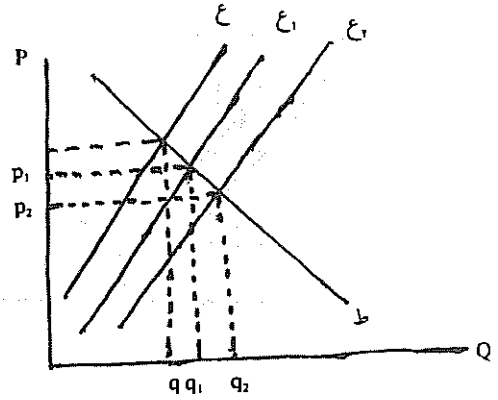

جـ – إذا تغيرت مرونة كلا المنحنيين ، وظروف العرض والطلب ، باتجاهين متعارضين

في الحالتين السابقتين (أ ، ب) لاحظنا أن سعر السلعة التوازني يمكن أن يرتفع ، إذا إزدادت درجة مرونة منحنى الطلب (مع ثبات مرونة منحنى العرض) ، أو إذا انخفضت درجة مرونة منحنى العرض (مع ثبات مرونة منحنى الطلب) . وهذا يعني – بالنتيجة – أن زيادة مرونة منحنى الطلب وانخفاض مرونة منحنى العرض – في نفس الوقت – من شأنه أن يعزز إرتفاع سعر السلعة التوازني الى مستوى أبعد . حيث نجد في الرسم البياني التالي أن نقطة التقاطع بين المنحنيين سوف تنتقل الى الأعلى ، الأمر الذي يؤدي الى إرتفاع السعر التوازني من (p_1) الى (p_2) .. ، كما تتغير الكمية التوازنية .

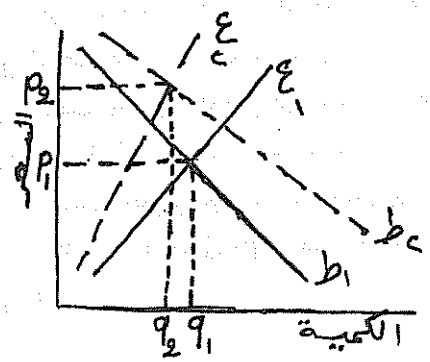

وقد لاحظنا أيضاً في الحالتين السابقتين (أ ، ب) أن سعر السلعة التوازني يمكن أن ينخفض ، إذا إنخفضت درجة مرونة منحنى الطلب (مع ثبات مرونة العرض) ، أو إذا إزدادت درجة مرونة منحنى العرض (مع ثبات مرونة الطلب) . وهذا يعني بالنتيجة أن إنخفاض درجة مرونة منحنى الطلب مع زيادة درجة مرونة منحنى العرض – في نفس الوقت – سوف يعزز إنخفاض سعر السلعة التوازني الى مستوى أقل . حيث يتبين في الرسم السابق نفسه أنه إذا انخفضت درجة منحنى الطلب من ($_{2}$ط) الى ($_{1}$ط) ، وزادت درجة مرونة العرض من ($_{2}$ع) الى ($_{1}$ع) ، فإن نقطة التقاطع بين المنحنيين سوف تنحسر الى الأسفل ، فينخفض سعر السلعة التوازني من (P_2) الى (P_1) .

د – إذا تغيرت مرونة المنحنيين بنفس الإتجاه ، ولكن بدرجتين متفاوتتين

من الحالات السابقة يمكن أن نفهم أن سعر السلعة التوازني يعتمد على موقع نقطة تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب . فحين يتحرك موقع نقطة التقاطع المذكورة الى الأعلى ، يرتفع السعر التوازني ، أما حين يتحرك هذا الموقع الى الأسفل فإن سعر السلعة التوازني ينخفض ومن الناحية الهندسية نجد أن موقع نقطة التقاطع المذكورة يتغير إذا تحرك أحد المنحنيين فقط مع ثبات المنحنى الآخر – كما في الحالتين (أ ، ب) – أو إذا تحرك كلا المنحنيين باتجاهين متعارضين – كما في الحالة (جـ) .

لكن موقع نقطة التقاطع بين المنحنيين يمكن أن يتغير أيضاً إذا تغيرت مرونة كلا المنحنيين بنفس الإتجاه ولكن بدرجتين متفاوتتين ، الأمر الذي يغير – بالنتيجة – توازن السوق (السعر والكمية) . والمسألة سوف تتوقف في هذه الحالة على صافي التحرك النسبي في أحد طرفي التبادل في السوق (العرض أو الطلب) ، كما في الأمثلة التالية :

١ – إذا إزدادت درجة مرونة منحنى الطلب بنسبة (١٢ ٪) ، وفي نفس الوقت إزدادت مرونة منحنى العرض بنسبة (٧ ٪) .. ، فستبدو النتيجة وكأن صافي الزيادة قد حصلت في منحنى الطلب فقط بنسبة (٥ ٪) الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع سعر اسلعة التوازني وتغير الكمية التوازنية .

٢ – إذا انخفضت مرونة منحنى الطلب بنسبة (٨ ٪) ، وفي نفس الوقت فإن مرونة منحنى العرض انخفضت بنسبة (١١ ٪) . فستبدو النتيجة وكأن منحنى العرض فقط قد إنخفضت مرونته بنسبة (٣ ٪) ، الأمر الذي يؤدي الى إرتفاع سعر السلعة التوازني والى تغير الكمية التوازنية .

٣- إذا إزدادت مرونة منحنى الطلب بنسبة (٦٪) ، لكن مرونة منحنى العرض زادت بنسبة (١٠٪) ، فستبدو النتيجة وكأن منحنى العرض لوحده ، قد زادت مرونته بنسبة (٤٪) .. ، الأمر الذي يؤدي الى إنخفاض سعر السلعة التوازني ، وتغير الكمية التوازنية . والرسمين التاليين يعبران عن الإحتمالات المذكورة آنفاً :

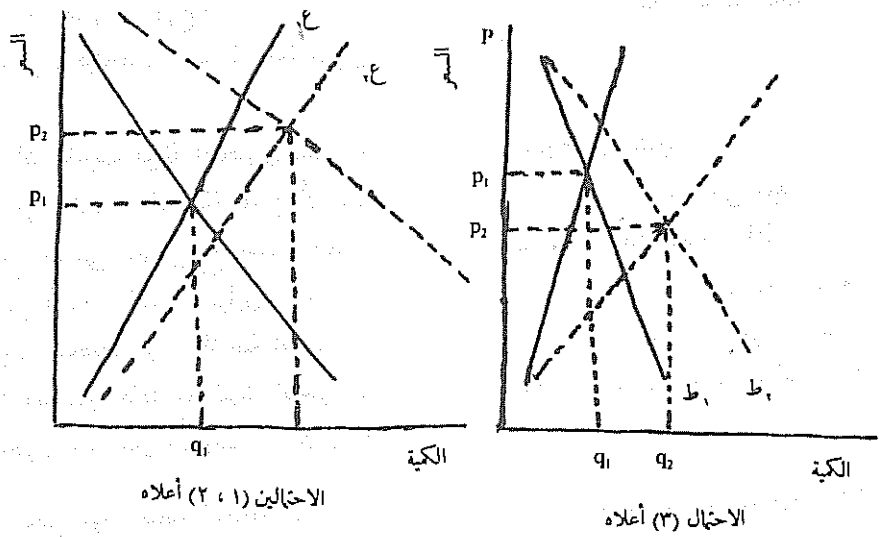

الاحتمالين (١ ، ٢) أعلاه

الاحتمال (٣) أعلاه

هـ - إحتمال ثبات السعر التوازني عند حصول تغير متكافىء في درجة مرونة المنحنيين بنفس الإتجاه .

الفصل الخامس

تطبيقات على توازن السوق

بعض التطبيقات

١ – دعم الأسعار Price Supports

بين الحين والآخر تطالب جماعات مختلفة ، بدافع من مصالحها الخاصة ، الحكومة بالتدخل للتأثير على عمل السوق بهدف ١ – **جعل السعر اعلى من سعر التوازن العادي** ، ومثل هذا السعر يدعىٰ « سعر الدعم » Support Price أو الحد الأدنىٰ للأسعار Price Floor لأنه اقل مستوىٰ يسمح للسعر ان ينخفض اليه . وسوف نستعين بالرسم البياني رقم (٥) لتحليل اثر مثل هذه السياسة . وكما في الرسم يكون توازن السوق عند نقطة E وعندها يكون سعر التوازن P_E وكمية التوازن Q_E فإذا كان سعر الدعم (الحد الأدنىٰ للسعر) عند مستوىٰ P_F (حيث $P_E < P_F$) فإن المنتجين سوف يحصلون على اسعار أعلى لمنتجاتهم . غير ان وحدات اقل من الناتج سوف تشترىٰ وتكون الكمية المعروضة Q_s عند السعر P_F اكبر من الكمية المطلوبة Q_d بالمقدار (AB) وهذا الفائض يخلق مشكلة اضافية . فإذا كان المنتوج المقصود به هو الحنطة مثلاً فإن الحكومة لابد ان تقوم بشراء هذا الفائض بتكلفة معينة لتقوم بتخزينه او التخلص منه إن مدىٰ منفعة برامج دعم الاسعار يعتمد على امور عديدة لعل في مقدمتها مدىٰ **مرونة الطلب على السلعة المدعومة** فقد يرتفع دخل الفلاحين او ينخفض او يبقىٰ على ما هو عليه وذلك اعتماداً على درجة مرونة الطلب .

ويمكن اتباع سياسة بديلة لسياسة وضع الحد الأدنىٰ للسعر وهي ٢ – **تحديد العرض عند المستوىٰ** $\bar{S}$ حيث أن التوازن الجديد سيكون عند نقطة (A) وهو يعطي نفس النتيجة ويتجنب في نفس الوقت مشكلة الفائض (AB) ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تحديد مساحة الأرض التي يسمح بزراعتها بذلك المحصول . لذلك فإن تقييد العرض عند المستوىٰ S' يقيد سياسة بديلة ينتج عنها تحديد السعر عند نفس المستوىٰ P_F .

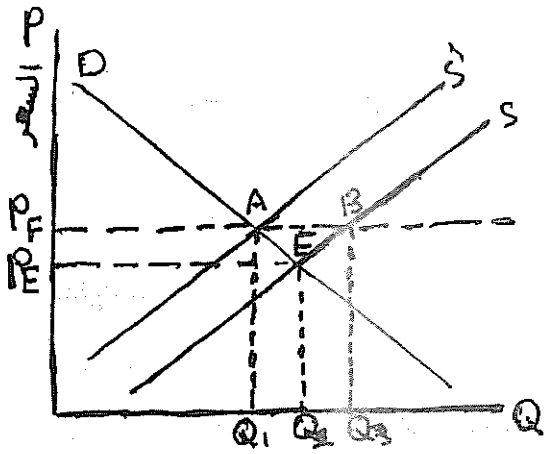

شكل بياني رقم (٥)

تأثير برنامج دعم الاسعار عند وضع حد ادنىٰ للسعر (P_F) تكون الكمية المعروضة Q_2 اكبر من الكمية المطلوبة Q_1 بمقدار (AB) وهذا الفائض يخلق مشاكل اضافية

٢ – تأثير الضريبة النوعية الخاصة Effect Of a Specific Excise Tax

ان الضريبة النوعية على سلعة معينة هي ضريبة تفرض بقدر ثابت على كل وحدة من وحدات السلعة المباعة ، ومثال ذلك الضريبة المفروضة على السكائر والبنزين . ويوضح الشكل البياني رقم (٦) تأثير الضريبة النوعية على سلعة معينة . ومن الشكل المذكور يتضح أن توازن السوق (قبل فرض الضريبة) يتحقق عند نقطة E وعندها يكون سعر التوازن P_E وكمية التوازن Q_E . إن أثر فرض الضريبة يتمثل في نقل منحنىٰ العرض من S الى $\hat{S}$ حيث تمثل المسافة العمودية بين S و $\hat{S}$ **مقدار الضريبة (T)** . ونلاحظ من الرسم البياني ان المستهلكين سيطلبون كمية أقل من السلعة بعد فرض الضريبة لأن فرض الضريبة انعكس في ارتفاع سعر السلعة من السعر التوازني P_E الى السعر الجديد $\hat{P}$ الذي يمثل السعر التوازني الاساسي مضافاً اليه الضريبة . ويبدو ذلك واضحاً من خلال انخفاض الكمية المطلوبة من Q_E الى $\hat{Q}$.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو من يدفع **هذه الضريبة**؟ واضح من الشكل البياني أن كلاً من المنتج (البائع) والمستهلك يتحمل هذه الضريبة ما دام منحنىٰ العرض او منحنىٰ الطلب ليس عمودياً او افقياً . أما كيف يوزع عبئ الضريبة بين المنتج والمستهلك فهو يتوقف على ميل كل من منحنىٰ العرض والطلب . وفي الشكل البياني يدفع المستهلك المقدار (c) اي الفرق بين السعرين P_1 و P_E اما البائع فيتحمل الجزء (Z) من الضريبة .

الضريبة : – هي زيادة في كلفة الانتاج .

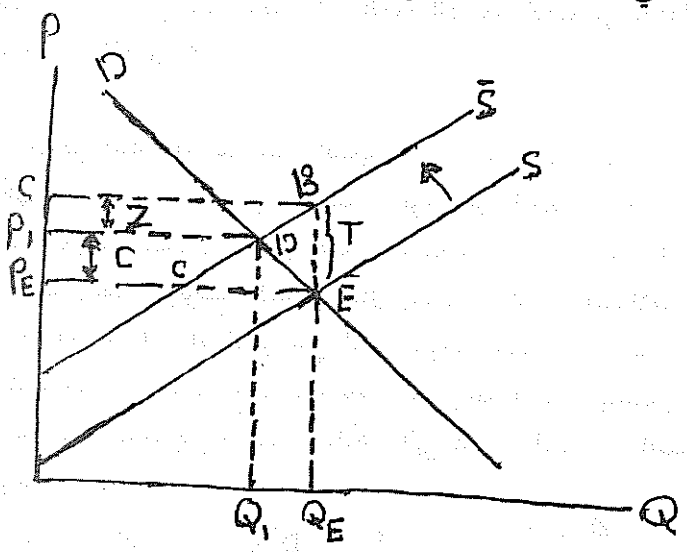

شكل بياني رقم (٦)

تأثير الضريبة النوعية على السلع إن فرض الضريبة (T) ينقل منحنىٰ العرض من S الى Ŝ وذلك لأن البائعين يحاولون نقل الضريبة الى المستهلك من خلال رفع السعر وبذلك تنتقل نقطة التوازن من E الىٰ D ويرتفع سعر التوازن من P_E الى $\hat{P}$ بينما تقل كمية التوازن من Q_E الى $\hat{Q}$ ويتحمل المستهلك المقدار (C) من الضريبة بينما يدفع البائع باقي الضريبة وهو المقدار (Z) .

٣– تقليل استهلاك منتج معين **Reducing Consumption Of Aproduct**

قد ترغب الحكومة في تشجيع المواطنين على تقليل استخدامهم لسلعة او خدمة معينة كالطاقة الكهربائية او تشجيعهم على تقليل الفقد والضياع في استخدام الماء . ويمكن في هذا المجال استخدام سياسات عديدة لتحقيق هذا الهدف. واحدىٰ السياسات التي يمكن استخدامها هي تشجيع المواطنين على تقليل الضياع في استخدام الماء (مثل ترك الماء يجري دون الاستفادة منه) او في استخدام الكهرباء (مثل ترك الانوار مضاءة دون ان يكون ذلك ضرورياً ، او تشغيل الاجهزة الكهربائية بشكل اكثر من اللازم) . واذا استطاعت الحكومة ان تؤثر في سلوك المواطنين ايجابياً في هذا المجال فقد يؤدي ذلك الى انتقال منحنىٰ الطلب كما في الشكل البياني رقم (٧ – A) من (D) الى جهة اليسار ليصبح ($\hat{D}$) ، **ومع ثبات العرض ينخفض الاستهلاك** من (Q) الى ($\hat{Q}$) كما ينخفض السعر ايضاً من (P) الى ($\hat{P}$) .

وقد تلجأ الحكومة الى سياسة بديلة وذلك بفرض ضرائب نوعية معينة على استهلاك الكهرباء (على سبيل المثال) وهذا يؤدي الى انتقال منحنىٰ العرض الى اليسار من (S) الى

($\dot{S}$) كما في الشكل البياني رقم (٧ – B) وبذلك تقل الكمية من (Q) الىٰ ($\dot{Q}$) بينما يزداد السعر من (P) الى ($\dot{P}$).

ويمكن استخدام السياستين السابقتين في آن واحد (سياسة تشجيع تقليل استهلاك الكهرباء وسياسة فرض ضريبة استهلاك نوعية على الكهرباء) إن التأثير عند استخدام السياستين معاً سيكون أكبر في تقليل الاستهلاك اذا ماقورن مع تأثير استخدام احدىٰ السياستين فقط. ويوضح الشكل البياني رقم (٧ – c) أن استهلاك الكهرباء سيخفض من (Q) الى (Q^*)، اما التأثير على السعر فسيكون صفراً اي انه يبقىٰ ثابتاً. ولكن يجب الاشارة هنا الى هذه النتائج ليست عامة، فقد يرتفع السعر او ينخفض وذلك اعتماداً على طبيعة منحنيات العرض والطلب، والكمية التي يتغير بها الطلب، والقيمة النقدية للضريبة النوعية.

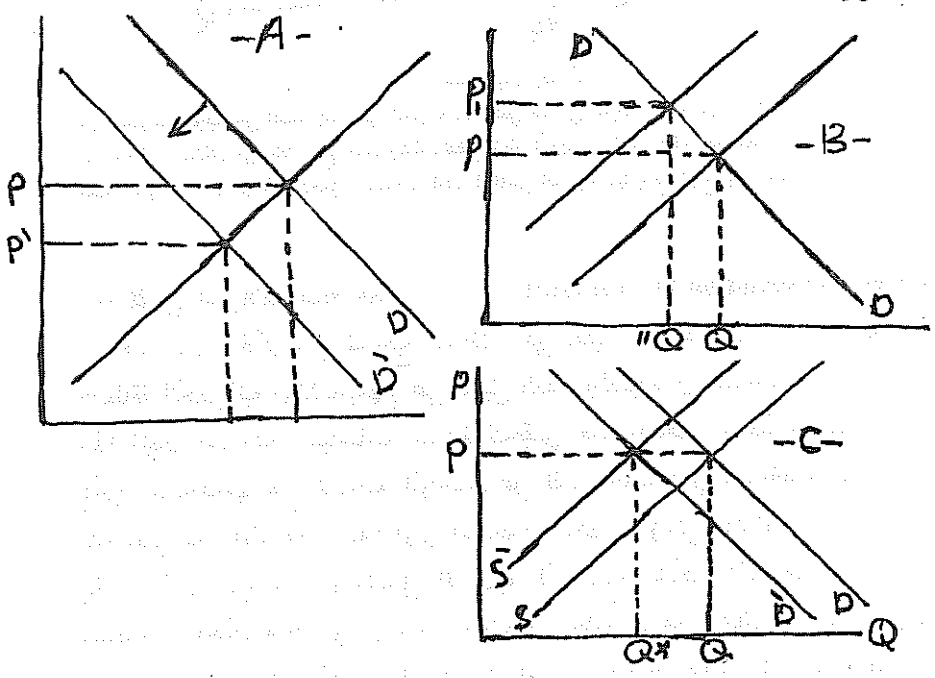

شكل بياني رقم (٧)
سياسات تقليل الاستهلاكية

الجزء (A) يوضح اثر تغيير سلوك المستهلكين الذي قاد الى انخفاض الطلب وبذلك قلَّ الاستهلاك من Q الى $\dot{Q}$ كما انخفض السعر من P الى $\dot{P}$ الجزء (B) : فرض ضريبة نوعية على الاستهلاك ادىٰ الى نقل منحنىٰ العرض من S الى $\dot{S}$ وبذلك انخفض الاستهلاك من Q الى $\dot{Q}$ بينما ارتفع السعر من P الى $\dot{P}$ الجزء (C) يوضح تطبيق السياستين معاً حيث تغير الطلب بفعل السياسة الاولىٰ وتغيير العرض بفعل السياسة الثانية، والنتيجة هي نقل الاستهلاك من Q الى Q^* بينما بقي السعر ثابتاً.

الباب الثاني
نظرية سلوك المستهلك

ويضم :

الفصل السادس : نظرية المنفعة

الفصل السابع : النظرية الحديثة في توازن المستهلك